1. **د/إبراهيم أبراش**

**النظام السياسي الفلسطيني**

**(الأزمة والخيارات المطروحة والخيار الوطني الغائب)**

**مقدمة**

وسيط ضجيج الاختلافات والصراعات المحتدمة بين الفلسطينيين في غالبية القضايا المصيرية ،خلافات يعكسها الواقع كما الخطاب السياسي لكل القوى السياسية ،وسط ذلك تبرز نقطة التقاء أو اتفاق في خطاب كل القوى السياسية والنخب الاجتماعية وهي مفردة الأزمة:أزمة النظام السياسي ،أزمة المشروع الوطني ،أزمة منظمة التحرير الفلسطينية ،أزمة اليسار الفلسطيني ،أزمة النخبة الفلسطينية،أزمة المفاوضات والتسوية ،أزمة المقاومة ،الأزمة المالية للسلطة ،أزمة الحصار في غزة ،الخ .حتى انتصارات الوهم التي يقول بها البعض لا تخفي حقيقة أزمتهم ولا تنطلي على الجماهير التي تعرف وتعيش الواقع سواء في غزة أو الضفة .

هناك نهجان بل يمكن القول إستراتيجيتان في التعامل مع الأزمة /الأزمات ،الأولى إستراتيجية الإلهاء وهي إستراتيجية النخب السياسية والاجتماعية المستفيدة من والمتعيشة من الأزمة ومعها بطبيعة الحال إسرائيل والرباعية ،فهذه تتجنب الذهاب مباشرة لجوهر الأزمة ولا تريد للشعب أن يعرف جوهر الأزمة وأسبابها الحقيقية – مع أن الشعب بات يعرف – وبالتالي تلهي الشعب بأزمات ومشاكل لا تنتهي : أزمة راتب ،أزمة غلاء ،أزمة كهرباء ،أزمة وقود ،أزمة معابر ،أزمة امن ،أزمة حصار ،أزمة اعتقالات ،أزمة اتهامات وتراشق إعلامي ، الخ .أزمات تطرق راس المواطن صباح مساء وتجعله في حالة قلق وانشغال يومي في تامين قوت يوميه وأمنه الشخصي وبالتالي لا يبتعد عن الانشغال بالهم الوطني وقضيته الرئيسية وهي مواجهة الاحتلال .مقابل ذلك هناك الإستراتيجية المُغَيَبة وهي إستراتيجية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع حركة تحرر وطني ،إنها الإستراتيجية التي يتحدث عنها المتحاورون في كل جلسة من جلسات الحوار الوطني التي تعد بالمئات ،دون أن يتوصلوا إلى اتفاق كامل حولها ،وإن اتفقوا تغيب الإرادة في تنفيذها .

**المحور الأول**

**في التباس مفهوم البدائل والخيارات**

مع وصول المفاوضات وتسوية حل الدولتين لطريق مسدود ،وكذا الأمر مع خيار المقاومة المسلحة ، بات الحديث عن الأزمة وبالتالي سؤال البدائل والمخارج يهيمن على مفردات الخطاب السياسي الفلسطيني وخصوصا عند قيادة منظمة التحرير الفلسطينية،وهو خطاب يعكس واقع مأزوم وفشل معمم على كافة المستويات .تراجعت مفردات التحرير و المقاومة والصمود وحلت محلها مفردات الأزمة ،لا تغرنا الانتصارات الوهمية التي تتحدث عنها السلطة كالحديث عن استكمال بناء مؤسسات الدولة أو استحقاق الدولة في الأمم المتحدة ،ولا يخدعنا الحديث عن الصمود وكسر الحصار والمقاومة التي تتحدث عنها حركة حماس وحكومتها في غزة ، كلها خطابات مُضَللة ترمي لإخفاء الفشل الاستراتيجي للطرفين ،فشل المراهنة على المفاوضات واتفاقية أوسلو لإنجاز الدولة ،وفشل المراهنة على المقاومة المسلحة لتحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر كما تقول حركة حماس . أن تأول الأمور للبحث عن تأمين الرتب بالنسبة للسلطة وإلى كسر الحصار عن غزة بالنسبة لحركة حماس ،فهذا لعمري الفشل بعينه ،فلم يناضل الشعب الفلسطيني طوال مائة عام من أجل الرواتب وتأمين قوت يومه ،كما لم يناضل مائة عام من اجل دولة مسخ في قطاع غزة .

أي حديث عن البدائل والمخارج يجب أن يكون في إطار رؤية إستراتيجية لمجمل النظام السياسي ،وهذا يتطلب أولا تشخيص الأزمة والخلل والبحث إن كان خللا وظيفيا أم خللا بنيويا أم كلاهما معا؟ تسويق الخلل بأنه خلل وظيفي معناه أن لا مشكلة في بنية المنظمة والسلطة والقوى الأخرى بما فيها حماس وكذا النخب السياسية ، وكل ما هو مطلوب فقط تحسينات أو تعديلات على الأداء مع بقاء النخب والمؤسسات على حالها ،وهذا التعامل مع الأزمة سيجعلنا ندور في حلقة مفرغة لأن الأزمة أكبر من مجرد خلل في الوظائف .الأزمة في رأينا إستراتيجية تمس بنية وإستراتيجية العمل الوطني .أزمة الوظائف والأدوات لا تعود لقوة الخصم واختلال موازين القوى معه فقط بل تعود لخلل البنيات والمؤسسات والنخب القائمة ،ففاقد الشيء لا يعطيه .

خيارات المنظمة مأزومة لأن بنيتها ومؤسساتها ونخبها مأزومة وفاشلة ،وخيارات حماس مأزومة لأن ببيتها وإستراتيجيتها ومشروعها السياسي ألا وطني مأزوم ومرهون بإرادة غير فلسطينية حيث ترهن القضية الوطنية بمشاريع وأجندة خارجية وبالمتغيرات العربية المفتوحة على كل الاحتمالات.هكذا نظام ونخب مأزومة لا يمكنها أن تقود مشروعا وطنيا وتواجه عدوا شرسا كالعدو الإسرائيلي.

سؤال البدائل الذي يُشغل الفلسطينيين اليوم يعكس خللا إستراتيجيا أكبر من مجرد فشل مفاوضات وهو سابق لوجود الانقسام. إنه خلل استراتيجي وقع فيه (النظام السياسي الفلسطيني ) بكامله عندما وضع السلام والمفاوضات في حالة تعارض مع المقاومة وخصوصا ما بعد رحيل ياسر عرفات ، وانقسم على هذا الأساس حيث من يفاوض ويقول بالسلام أسقط خيار المقاومة ،ومن يقول بالمقاومة ويستطيع ممارستها لا يقول بالسلام ويرفض المفاوضات ولا يشارك فيها،الأمر الذي جعل (النظام السياسي) بدون إستراتيجية وطنية توافقية وبدون رؤية واضحة،وهو الأمر الذي يُعد خروجا عن منطق الحياة السياسية وعن الفهم العقلاني لها ويُعد خروجا عن كل تجارب حركات التحرر في العالم . وهو خلل في النخبة التي لا تتجدد وفي شبكة تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية ،ثم جاء الانقسام الذي كرس قطاع غزة ككيان قائم بذاته ليزيد الأمور تعقيدا،ومن بعده جاء ما يسمى بالربيع العربي ليستقطب الاهتمام وليدخل القضية الفلسطينية ضمن القضايا المؤجلة .

سؤال الخيارات والبدائل غير مطروح على الرئيس أبو مازن أو منظمة التحرير فقط، أيضا ليس مطروحا على حركة حماس فقط ،فالقضية وطنية تمس وجود ومستقبل كل الشعب الفلسطيني بملايينه الإحدى عشر.لا نعتقد أن البدائل التي يطرحها المفاوض الفلسطيني بدائل حقيقية تشكل إستراتيجية يمكنها مواجهة سياسة الحرب المعممة الإسرائيلية والتي ستكون أكثر شراسة في ظل حكومة ائتلافية بين نتنياهو وليبرمان بعد الانتخابات المبكرة القادمة، البدائل التي تطرحها القيادة تصلح للتحرك السياسي ولرفع المعنويات وتبديد حالة اليأس أو لملء الفراغ لحين من الوقت ولكنها لا تشكل إستراتيجية مواجهة،حتى الذهاب للجمعية العامة للحصول على قرار فلسطين دولة غير عضو لا يشكل خيارا أو بديلا.أيضا (دولة التمكين ) في غزة التي تراهن عليها حماس كنقطة منطلق لمدد إسلامي قادم لا يشكل بديلا وهو بالأساس ليس خيارا ولا بديلا وطنيا بل يشكل ارتدادا وخروجا على المشروع الوطني .

إذا استمرت حالة الانقسام فإن البدائل التي تطرحها منظمة التحرير لن تكون أكثر من تكتيكات داخل النهج أو السياسة القائمة أي المفاوضات والمراهنة الكلية على التسوية السياسية بالشروط الأمريكية والأوروبية.البدائل التي يقول بها المفاوضون الفلسطينيون مجرد تكتيكات قد تؤدي لتجميد الاستيطان وتجبر إسرائيل للعودة لطاولة المفاوضات وقد تحسن شروط المفاوض الفلسطيني ولكنها لن تنجز السلام العادل الذي يريده الفلسطينيون إن لم يتم إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني واستنهاض الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج واحدا موحدا في إطار إستراتيجية وقيادة وطنية ،إستراتيجية تجمع بين التمسك بخيار السلام وتفعيل المقاومة الشعبية والعصيان المدني وتصعيدهما بشكل متدرج مع بقاء احتمال اللجوء للمقاومة المسلحة واردا .

أيضا المقاومة أمر مهم ومطلوب فهي تؤكد على أننا ما زلنا تحت الاحتلال سواء في الضفة أو في غزة وتؤكد حقنا الطبيعي بالمقاومة وهو حق تكفله كل الشرعيات الدينية و الدولية ،ولكن يجب أن تكون مقاومة حقيقية وليس مجرد شعارات وأن تكون مقاومة في إطار إستراتيجية وطنية وليس مقاومة حزبية ومرحلية ومرتبطة بأجندة أطراف خارجية وأن تكون المقاومة والسلام وجها عملة واحدة وليس بدائل ،بمعنى السير معا بحيث يدعم كل نهج النهج الآخر ويتم توظيف أحدهما لخدمة الآخر بما تقتضيه المصلحة الوطنية وحسب مجريات الأحداث ومتطلبات التحرك السياسي .

لمقاربة الخيارات والبدائل استراتيجيا يجب تشخيص الإشكال أو الأزمة أولا ثم البحث في الخيارات الممكنة للخروج من الأزمة نهائيا أو إدارتها بعقلانية مرحليا .وسنقارب الموضوع من خلال العناوين التالية :-

1. **: أزمة ماذا ؟**

بمعنى هل هي أزمة مفاوضات ؟ أم أزمة مقاومة ؟ أم أزمة الانقسام ؟ أم أزمة تشكيل حكومة ؟ أم أزمة راتب في الضفة؟ أم أزمة حصار في غزة ؟.

التعامل مع الأزمة من خلال التمظهرات يعني أن بنية النظام السياسي ومكوناته المؤسساتية والحزبية سليمة وان الخلل وظيفي إداري يكمن في إدارة الأزمة فقط .والحل في هذه الحالة يقتصر على تحسين الأداء والوظائف وفتح باب الخيارات أمام النخب الحاكمة دون مس بنياتها وشرعيتها .وفي رأينا أن الأزمة أعمق من ذلك إنها أزمة النظام السياسي والمشروع الوطني برمته،والأزمات المشار إليها مجرد تداعيات أو إفرازات حتمية للخلل الاستراتيجي.

1. **:أزمة من؟**

إن كانت الأزمة وظيفية فلا يترتب عليها البحث في الاستراتيجيات بل بالوسائل والأدوار كما سبق ذكره ،ولكن إن كانت الأزمة بنيوية وإستراتيجية ففي هذه الحالة يجب الغوص في البنيات العميقة والشرعيات والاستراتيجيات ،مما يعني البحث في خيارات وبدائل للنظام السياسي القائم برمته.الخلل الاستراتيجي والبنيوي يستحضر خيارات وبدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية وللقيادة وللسلطة الوطنية وللانقسام .

في رأينا أن الأزمة بنيوية ووظيفة :إنها أزمة قيادة ومرجعيات وشرعيات وأزمة استراتيجيات عمل ونخب. وبالتالي فإن مكونات النظام السياسي القائم – فصائل منظمة التحرير، والفصائل الإسلامية خارجها، والمجلس التشريعي ،والسلطة- غير مؤهلة لوحدها على إخراج النظام السياسي من أزمته وأقصى ما يمكنها فعله هو إدارة الانقسام أو إدارة الأزمة وهي إدارة ستؤدي لتآكل متواصل للحق الفلسطيني ومنح إسرائيل مزيد من الوقت لاستكمال مخططها الاستيطاني والتهويدي.

**المحور الثاني**

**الخيارات المعلنة والبيئة التمكينية**

إن كانت حالة الانقسام نتيجة لغياب إستراتيجية وطنية إلا أنها في نفس الوقت سبب وعائق أمام التوصل لإستراتيجية بديلة أو خيارات محل توافق وطني . حركة حماس ترفض الاعتراف أو التعامل مع ما تعتبره منظمة التحرير خيارات وبدائل لنهج المفاوضات ،ومنظمة التحرير لا تعترف أو توافق على ما تعتبره حركة حماس بديلا لنهج السلطة وهو المقاومة . وبالتالي فإن منظمة التحرير تتحدث عن بدائل وخيارات ،وحركة حماس تتحدث عن بدائل أو خيارات مغايرة ،وعليه لا توجد رسميا بدائل أو خيارات محل توافق وطني.

**أولا : خيارات منظمة التحرير والسلطة أو الدوران داخل حلقة مغلقة**

مع تعثر عملية المفاوضات نهاية 2010 تحدث الرئيس وقادة آخرون في المنظمة عن سبعة خيارات وهي :-

* الخيار الأول: استمرار المفاوضات، شرط وقفٍ تامٍ للاستيطان.
* الخيار الثاني: مطالبة الجانب الأميركي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/يونيو1967.
* الخيار الثالث: التوجه إلى مجلس الأمن للاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، ومطالبة الجانب الأميركي بعدم استخدام حق النقض(الفيتو).
* الخيار الرابع: التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ضمن البند المعروف باسم تحالف من أجل السلام، والذي تتخذ فيه قرارات الجمعية صفة إلزامية مثل قرارات مجلس الأمن.
* الخيار الخامس: مطالبة الأمم المتحدة بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية.
* الخيار السادس: وقف تطبيق الاتفاقات الموقعة مع "إسرائيل".
* الخيار السابع: حل السلطة، ووضع إسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة احتلال.

نعتقد أن تعدد الخيارات أو (البدائل) لا يعبر عن موقف قوة بل عن موقف ضعف ،وهو يجسد خللا استراتيجيا في النظام السياسي الفلسطيني عنوانه غياب الرؤية. كما ان كل ما تطرحه منظمة التحرير والسلطة حتى اليوم ليست خيارات إستراتيجية أو بدائل لخيار تسوية أوسلو بل محاولات لتحسن شروط .وسنتناول هذه الخيارات التي يمكن اختزالها بثلاثة خيارات ، وهي 1) تحسين شروط المفاوضات 2) حل السلطة الوطنية وإنهاء اتفاقية أوسلو 3) تدويل القضية الفلسطينية .

* 1. **استمرار المفاوضات مع تحسين شروطها**

لا سياسة بدون مفاوضات والقول بعدم شرعية المفاوضات بالمطلق إنما ينم عن جهل أو تضليل وخصوصا في الحالة الفلسطينية والعربية حيث التزم العرب والفلسطينيون منذ مؤتمر مدريد 1991 بخيار التسوية السلمية للصراع مع إسرائيل،المشكلة إذن لا تكمن في المفاوضات بل بأهدافها ومرجعيتها وبالأطراف المفاوضة وبالصفة التمثيلية للمفاوضين كما أن المفاوضات لا تلغي وسائل حل الصراع الأخرى بما فيها المقاومة.ما دام النظام السياسي الرسمي الفلسطيني والعربي لا يملك – أولا يريد -خيارا بديلا للتسوية السلمية فلا يجوز رفض المفاوضات من حيث المبدأ.

كل حركات التحرر في العالم مارست المفاوضات ولكن مارستها في إطار إستراتيجية وطنية تجمع ما بين المفاوضات والمقاومة ،فالخلل لا يكمن في المفاوضات بحد ذاتها بل في أن الفلسطينيين وضعوا المفاوضات والسلام في حالة تعارض مع المقاومة مما أضعف مشروع السلام الفلسطيني والقائلين به وأضعف نهج المقاومة والقائلين به لأن كل منهما يحرم نفسه مما تتيحه خيارات الطرف الآخر. القائلون بالمقاومة كخيار وحيد يُضيٌعون على الشعب الفلسطيني فرص توظيف ما تتيحه الشرعية الدولية والقانون الدولي من ممكنات للاستفادة من حالة متنامية من التعاطف والتأييد لعدالة القضية ،و القائلون بالسلام والمفاوضات بدون مرجعيات وهدف محل توافق وطني يٌضيٌعون على الشعب الفلسطيني إمكانية تحقيق سلام عادل من خلال تجاهل قوة الشعب .

وعليه فإن العودة للمفاوضات في ظل غياب إستراتيجية وحدة وطنية (مصالحة وطنية ) وفي ظل وجود نفس الفريق المفاوض وفي ظل نفس المرجعية (اتفاقية أوسلو ) لا يشكل خيارا او بديلا وطنيا ولن يُخرج النظام السياسي من أزمته.

* 1. **خيار حل السلطة : تهديد جاد أم ورقة ضغط تفاوضية** ؟

ضمن الأطروحات التي تم تداولها بعد وقف المفاوضات كانت فكرة حل السلطة الفلسطينية ،وبالرغم من تراجع القيادة عن هذا الطرح ،إلا أن حل السلطة ما زال مطروحا ليس من خلال قرار فلسطيني بحلها بل بانهيارها داخليا بدون قرار.إن كان من المشروع والمبرر التفكير بحل السلطة إلا أن حلها لن يحل أزمة النظام السياسي الفلسطيني ،والبديل هو تغيير وظيفة السلطة وتحريرها من الإملاءات الخارجية.

اختزال المأزق الوطني بالسلطة قد يصرف الأنظار عن التفكير العقلاني بواقعنا وبالأسباب الحقيقية والإستراتيجية لأزمة ومأزق النظام السياسي الفلسطيني برمته ،ويصرف النظر عن الواقع المأساوي للأحزاب والحركات السياسية ،ويصرف النظر عن واقع مؤسسات مجتمع مدني باتت كالحقن المخدرة للشعب وخصوصا للشباب والمثقفين ،تبعدهم عن ساحة الاشتباك المباشر مع العدو .إن كان لا بد من حل السلطة فهذا يجب أن يكون في إطار توافق وطني على إعادة بناء استراتيجي يشمل السلطة ومنظمة التحرير والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني .

أي حديث جاد عن حل السلطة الفلسطينية يجب أن لا يكون مدفوعا بحسابات حزبية ضيقة وألا يكون ردة فعل انفعالية وعاطفية أو مجرد ورقة ضغط في العملية التفاوضية المتعثرة حيث الخصم يعرف حقيقة أوضاعنا الداخلية ومحدودية قدرة القيادة السياسية على التفرد باتخاذ قرارات مصيرية،ففي ظل واقع الانقسام وتدخل الأجندة الخارجية وتشابكات القضية مع محيطها الإقليمي والدولي يجب دراسة كل خطوة بتأن وحذر .التفكير بحل السلطة مشروع ومبرر، ولكن كل توجه عملي في هذا الاتجاه يجب أن يكون مسبوقا بخلق البديل الوطني الذي سيملأ فراغ حل السلطة ،وعليه التعامل مع قضيتين :الأولى إجرائية تتعلق بالجهة ذات الاختصاص بحل السلطة ،والثانية تتعلق بتداعيات حل السلطة أو ما بعد حلها.

فمن ناحية إجرائية وبالرغم من أن السلطة تأسست بقرار من المجلس المركزي لمنظمة التحرير لإدارة المرحلة الانتقالية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو،وبالتالي من حق من أسسها أن يحلها ،إلا أن الواقع سيجعل هذا الاستنتاج ساذجا لعدة أسباب يمكن اختصارها بأن منظمة التحرير التي أقامت السلطة ليست منظمة التحرير اليوم ،وان السلطة التي قامت عام 1994 ليست هي السلطة اليوم ،وإن الواقع الفلسطيني والإقليمي والدولي اليوم ليس هو الذي كان عند تأسيس السلطة.

كانت منظمة التحرير آنذاك بعافيتها نسبيا وكانت تعتبر مؤسسة المؤسسات الفلسطينية وكانت مرجعية كل القوى والفصائل – ما عدا حماس والجهاد – أما اليوم فقد تراجعت مكانة المنظمة وقدرتها التقريرية لصالح السلطة ،بل باتت المنظمة تعتاش على السلطة. تحولت السلطة اليوم إلى فرانكشتاين أو المخلوق الذي تَغَلبَ على خالقه ، تشعبت السلطة وتضخمت مؤسساتيا ومن حيث الصلاحيات والارتباطات الداخلية والخارجية بحيث باتت عصية على الإلغاء بقرار من المنظمة ،صحيح أن بداية السلطة ارتبط بالتسوية وكان وجودها واستمرارها مرتهن بمسار التسوية الذي كان مفترض أن يُنجز خلال خمس سنين وبالتالي يصبح مشروعا التفكير بحلها بعد وصول التسوية لطريق مسدود بعد إعلان واشنطن رسميا عجزها عن إقناع إسرائيل بتجميد الاستيطان والعودة لطاولة المفاوضات ،ولكن السلطة خرجت عن سياقها الأول ولم يعد وجودها واستمرارها مرتبط بما تأول إليه المفاوضات ،وباتت تقوم بوظائف اجتماعية واقتصادية ترتبط بها حياة قطاع كبير من الشعب ،وبشكل ممنهج ومخطط تم إحراق جسور العودة لما قبل تأسيس السلطة ،الأمر الذي يتطلب جهودا مضنية لتعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل وجود السلطة.العودة لوضع ما قبل وجود السلطة يحتاج لأكثر من قرار بحل السلطة ،يحتاج لاستنهاض الحالة الوطنية والثورية ويتطلب إعادة بناء كثير من العلاقات الداخلية والخارجية التي انقطعت بسبب وجود السلطة ،هذه أمور ليست مستحيلة ولكنها كما قلنا تحتاج لجهود وطنية مشتركة.

يستطيع الرئيس أبو مازن تغيير بعض وزراء الحكومة ولكن من الصعب الجزم بأنه يرغب بالفعل بحل السلطة أو يستطيع حلها بقرار منفرد منه ،يستطيع أن يصدر قرارا بذلك أو يوحى للجنة التنفيذية بإصدار هذا القرار ،ولكن لا ضمانة بأن القرار سيُنَفَذ على الأرض حيث قوى متعددة مستفيدة من وجود السلطة ومعنية باستمرارها ،وإسرائيل ليست الوحيدة في هذه السياق. ولنكن أكثر صراحة ،فإن مرجعية السلطة القائمة اليوم في الضفة ليست منظمة التحرير.السلطة القائمة اليوم أصبحت مؤسسة قائمة بذاتها مدعومة بقوى دولية أكثر مما هي مؤسسة فلسطينية خالصة خاضعة لقرار وطني فلسطيني. أيضا فإن قرارا من الرئيس أو المنظمة بحل السلطة لن ينسحب على السلطة القائمة في غزة و سيقتصر على السلطة في الضفة،حيث السلطة القائمة في غزة لا تعترف بأنها نتاج اتفاقات أوسلو ولا تعترف بأن منظمة التحرير أو المانحين الدوليين مرجعيتها، كما أنها لا تعتمد كليا في تمويلها على الجهات المانحة.إذا ما تم حل السلطة في الضفة دون سلطة غزة فإن السلطة القائمة في غزة ستقدم نفسها بديلا للسلطة الوطنية وستتصرف باعتبارها السلطة الوطنية الوحيدة القائمة على أرض فلسطينية (محررة ) وقد يساعد ذلك على تمرير مخطط الدولة ذات الحدود المؤقتة – غزة -وتمرير ما كان يهدف إليه شارون من وراء انسحابه من غزة عام 2005.

والبديل في رأينا هو تغيير وظيفة السلطة في إطار إستراتيجية وطنية شمولية توظف إيجابيات السلطة دون سلبيتها ويشمل هذا الإجراء:-

1. إعادة النظر بشكل التنسيق الأمني .
2. محاسبة الفاسدين وذوي المواقف المشبوهة وطنيا وبأثر رجعي.
3. توظيف أموال الدعم الخارجي للسلطة بما يخدم صمود الشعب الفلسطيني.
4. استمرار السلطة بالتمسك بالحقوق والثوابت الوطنية .
5. تفعيل المقاومة الشعبية في كل ربوع الوطن .
6. مقاطعة شاملة للمنتجات الإسرائيلية .
7. إشراك كل الأحزاب والقوى السياسية في حكومة السلطة ،حتى لا تبقى السلطة محسوبة كسلطة فتح فقط.
8. واهم خطوة في هذا السياق هو لإنهاء الانقسام وتوحيد مرجعيات السلطة بالالتفاف حول قيادة وطنية واحدة موحدة تتمسك بالثوابت وعدم الخضوع للشروط الإسرائيلية والأمريكية.
   1. **تدويل القضية أو العودة للأمم المتحدة**

**لا يجب التقليل من أهمية الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة ،أيضا يجب استثمار ما أُنجِز دوليا سابقا وإن كان هزيلا حتى لا تستغل إسرائيل فراغ غياب الحراك السياسي والدبلوماسي لتحميل الفلسطينيين مسؤولية التهرب من السلام وخصوصا أن السياسة لا تعرف الفراغ وإذا ما تجاهلنا أو تهربنا من الشرعية الدولية ومن المنتظم الدولي فلن يتجاهلونا لأن الصراع في الشرق الأوسط بات شأنا دوليا نظرا لما له من تداعيات على منطقة الشرق الأوسط وعلى العالم ،وبالتالي فالحضور الفلسطيني دوليا أمر مهم.**

إلا أن هذا التحرك الدبلوماسي الفلسطيني يعتريه نقص من جانب وغموض من جانب آخر مما لا يراكم انجازات ذات أهمية . خيار تدويل القضية يثير تخوفات لغياب ظروف تمكينية تضمن نجاح الخطوة وهي :.

1. غياب إستراتيجية فلسطينية واضحة للتعامل مع الشرعية الدولية.فبالإضافة إلى تأثير الانقسام وما يؤدي من معارضة داخلية لخطوة الرئيس بالذهاب للأمم المتحدة ،فإنه من غير الواضح إن كان الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول على صفة دولة غير عضو يعني اعترافا بنهاية اتفاقية أوسلو وتوابعها أم مجرد تحسين لشروط التفاوض مع إسرائيل ؟.
2. لم نعرف بعد صيغة القرار الذي سيقدم ومتى سيتم تقديمه؟ وهل تأخير تقديم الطلب له علاقة بضغوط أمريكية حتى لا يؤثر كسب فلسطين العضوية على فرص نجاح أوباما بالانتخابات ؟ أم بسبب ضغوط دول عربية تتخوف من تداعيات الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو؟ أم لأن الرئيس ما زال يراهن على مساومة اللحظة الأخيرة للتراجع عن تقديم الطلب مقابل عودة إسرائيل للمفاوضات مع وقفها للاستيطان ؟.
3. إذا كانت منظمة التحرير تسعى للحصول على قرار من الجمعية العامة،فقرارات هذه الجمعية مجرد توصيات أو قرارات غير ملزمة ،وبالتالي فإن مجرد صدور توصية تعترف بفلسطين دولة غير عضو لن يغير من الواقع كثيرا لان القرارات الأممية إن لم تكن صادرة من مجلس الأمن وحسب الفصل السابع من الميثاق فإنها لا تُلزم أحدا بتطبيقها ؟.
4. هناك تجاهل لقرارات شرعية دولية سابقة لا تقل أهمية عن أي قرار جديد،وهنا علينا التذكير بعشرات القرارات الصادرة عن نفس الجمعية العامة ومنها قرار التقسيم رقم 181 والذي ينص على حل الدولتين ،وإن تحجج البعض بالزعم إن هذا القرارات باتت متجاوزة بفعل تقادم الزمن – قرارات الشرعية الدولية لا تسقط بتقادم الزمن – فلماذا ذكر الرئيس القرار 194 الخاص بحق عودة اللاجئين وقد صدر في نفس الفترة ؟.
5. في ظل استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس بما يجعل من المستحيل قيام دولة متواصلة كما يقول الفلسطينيون أنفسهم والمراقبون الدوليون وحتى الأمين العام للأمم المتحدة أشار لذلك أخيرا،فكيف ستقوم الدولة العتيدة في ظل هذه الأوضاع بمجرد صدور قرار غير ملزم ؟ وإذا كنا نعلم أن القرار غير ملزم وان إسرائيل لن تعترف أو تلتزم به ولا احد سيلزمها على ذلك ،فلماذا نحصر الحق الفلسطيني بهذه الدولة المستحيلة ؟.
6. ماذا سيحدث في اليوم التالي لصدور هذا القرار غير الاحتفالات بهذا النصر المؤزر ؟ ماذا سيحدث على أرض الواقع بالنسبة للاستيطان والتهويد؟ وهل سيردع القرار إسرائيل عن ممارساتها ؟ وهل سيغير القرار من واقع قطاع غزة ككيان معادي من وجهة نظر إسرائيل ،ومُصادَر من طرف حركة حماس كما يقول مسئولون في منظمة التحرير ؟.
7. في حالة صدور القرار الموعود هل سيتم تحول المؤسسات الفلسطينية القائمة من مؤسسات سلطة حكم ذاتي إلى مؤسسات دولة أم سنبقى نعيش في ظل سلطة حكم ذاتي مقيد باتفاقات أوسلو ؟ وهل الفلسطينيون مستعدون لهذا الانتقال ؟.
8. يقول المدافعون عن قرار اكتساب صفة دولة غير عضو إن هذا القرار سيحول الضفة وغزة من أراضي متنازع عليها إلى أراضي محتلة ،ولكن ، ألا يوجد قرار 224 و القرار 338 الصادران عن مجلس الأمن ويقولان بأن الضفة وغزة أراضي محتلة بل ويطلبان من إسرائيل الانسحاب منهما ؟.
9. ما هي ضمانات التزام إسرائيل بقرار من جمعية عامة وهي لم تلتزم بقرارات سابقة حتى صادرة عن مجلس الأمن ؟.

وأخيرا نقول مرة أخرى إننا مع كل جهد لمخاطبة العالم والتواصل مع الشرعية الدولية إلا أن الارتجالية وغياب الإستراتيجية في التعامل مع الأمم المتحدة والعالم الخارجي سيجعل من التحرك الفلسطيني مجرد علاقات عامة أو مناسبة لتذكير العالم بمأساتنا دون أن يؤدي إلى تغيير للواقع .قرارات الشرعية الدولية تحتاج لمعارك لصدورها وتحتاج لمعارك أكبر لتنفيذها.

**ثانيا : خيارات حركة حماس**

لأن حركة حماس لا تعترف بشرعية منظمة التحرير فإنها تتخذ موقفا رافضا لسياستها ولكل الخيارات التي تطرحها ،فالحركة تعتبر نفسها بديلا للمنظمة ولنهجها وخصوصا بعد فوزها بالانتخابات التشريعية 2006 ،وعلى هذا الأساس ومن ناحية نظرية تطرح حركة حماس المقاومة كخيار بديل لنهج المفاوضات والتسوية ،إلا أن الواقع يقول بان خيار حماس البديل هو دولة غزة في إطار هدنة طويلة المدى مع إسرائيل أو سياسة ألا حرب وألا سلم ،وترك كل القضايا الأخرى معلقة . ودعونا نفحص ممكنات كلا الخيارين ،المقاومة ودولة غزة .

1. **المقاومة والمفاوضات: تلازم وليس بدائل.**

لا توجد دولة أو حركة تحرر تعتمد نهج السلام وتعيش بسلام إلى ما لا نهاية ،لأن خيار السلام ليس خيارا ذاتيا فقط بل مرتبطا بالأطراف الدولية الأخرى وبمواقف الفاعلين السياسيين الآخرين ،وبالتالي فإن خيار السلام لا يُسقط خيار الحرب ولا يلغي حق الدول والشعوب بالتوفر على كل مقومات القوة حتى وهي تقول بالسلام وتسعى له،ومن هنا نلاحظ كل دول العالم الملتزمة بميثاق الأمم المتحدة والذي يقول بالسلام والالتزام بحل المنازعات بالطرق السلمية تمتلك الجيوش وكل عناصر القوة فيما ترفع شعار السلام وتؤكد عليه،وهو نفسه الميثاق الذي يعطي للشعوب الحق بالدفاع عن النفس ولحركات التحرر الحق بالمقاومة.

إذن من حيث المبدأ لا تناقض بين السعي للسلام وامتلاك القوة أو اللجوء إليها،ولا تناقض بين القول بالمقاومة وممارستها والقول بالسلام وتوظيف كل أدوات حل الصراع الأخرى كالمفاوضات والوساطة والتحكيم.واقع العلاقات بين الدول وحتى داخل المجتمع الواحد تؤكد على عدم التناقض بين السلام وامتلاك القوة أو السعي إليها.من يقول بالسلام كخيار استراتيجي ويسعى له مجردا من أوراق القوة وأهمها وحدة الشعب حول هذا الخيار والبقاء على الخيارات الأخرى ولو كإمكانية محتملة، لن يحقق سلاما لشعبه بل استسلاما أو استقرارا مؤقتا،ومن يقول بالمقاومة كإستراتيجية ويمارسها موسميا وفصائليا وبدون وحدة وطنية وبدون مشروع ورؤية للسلام لن يجلب للشعب إلا مزيدا من المعاناة وسيحرم الشعب من توظيف القوى المؤيدة لعدالة القضية الوطنية.

المقاومة حق مشروع لكل شعب يخضع للاحتلال ولكن المهم وجود إستراتيجية وطنية للمقاومة ،واليوم إن كانت الظروف لا تسمح بالمقاومة المسلحة فيمكن تفعيل المقاومة السلمية،وهي اليوم ضرورية وممكنة ليس كبديل عن خيار التسوية والمفاوضات بل كداعم لهما ،وخصوصا أننا نشهد جماعات عربية تلجأ للسلاح لإسقاط أنظمة استبدادية كما هو الحال في ليبيا وسوريا وهذه الجماعات تجد دعما مباشرا من دول عربية وأجنبية لعملها المسلح ،فكيف يجوز استعمال المقاومة المسلحة في مواجهة أنظمة استبدادية ولا يجوز استعمالها ضد الاحتلال؟.

المشكلة تكمن اليوم انه في الوقت الذي تلجا فيه الشعوب للمقاومة المسلحة وبدعم دولي تتراجع فيه حركة حماس عن خيار المقاومة وتعقد هدنة مع إسرائيل بل تطارد المقاومين في غزة لمنعهم من العمل المسلح ضد إسرائيل.وعليه فإن زعم حماس بان المقاومة بديل للمفاوضات ولخيارات منظمة التحرير زعم لا أساس له واقعا لأنها تمارس غير ما تقول . البديل الذي تمارسه حماس دون أن تصرح به هو دولة غزة مع هدنة طويلة مع إسرائيل وتأجيل كل القضايا الأخرى.

1. **دولة (التمكين) في غزة**

حديث المقاومة والممانعة الذي تقول به حركة حماس لا يعبر عن حقيقة نهجها وإستراتيجيتها منذ أن استولت على قطاع غزة في يونيو 2007 . ما يجري على الأرض أكثر إفصاحا ودلالة من أي حديث ،فمنذ اليوم الأول للانقلاب والجهود تجري حثيثا لدولنة غزة ، ما يجري مخطط مرسوم وليس خطأ يمكن إصلاحه،مخطط للأسف يصب مباشرة في خدمة السياسة الصهيونية ويعتبر استكمالا لمخطط شارون بالانسحاب من غزة،وفي نفس الوقت يندرج ضمن السياسة الأمريكية لصناعة الشرق الأوسط الكبير و الفوضى البناءة ، وهما جزء من استراتيجيه أوسع تسميها واشنطن محاربة الإرهاب أو التطرف الإسلامي من خلال استيعاب الإسلام المعتدل وتقله من جبهة الجهاد والمقاومة لجبهة السلطة والحكم. إن انتصار من يوجهون ويمولون ويغطون إعلاميا حملات رفع الحصار ومن يسعون لدولنة غزة هو انتصار للإستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة. ومع ذلك نؤكد مرة أخرى أن قوى وأحزاب وشخصيات فلسطينية وعربية وأجنبية تشارك في حملات رفع الحصار بحسن نية ،وهؤلاء صادقون في مشاعرهم ولا تدفعهم لهذا السلوك إلا روح الانتماء والتعاطف الصادق والعمل ضمن المتاح،فلهؤلاء كل تقدير واحترام .

دولة غزة التي تتشكل اليوم على مساحة 5،1 % فقط من مساحة فلسطين التاريخية والتي يريد البعض تسويقها كانتصار للمقاومة ولفلسطين إنما تتصير دولة نتيجة تقاطع عدة إرادات ومصالح ،ليست الإرادة الوطنية إحداها :-

1. إرادة إسرائيلية بالتخلص من غزة وما تمثله من خطر ديمغرافي وأمني على إسرائيل إن بقيت تحت سيطرتها .
2. إرادة أمريكية بتدجين الإسلام السياسي من خلال تمكينهم من السلطة لإبعادهم عن ميدان الجهاد والمقاومة،وهي إرادة تلتفي مع سياسة بعض الأنظمة العربية التابعة .
3. إرادة الإسلام السياسي وخصوصا حركة الإخوان وفرعها في قطاع غزة في التمكين بدولة إسلامية في سياق المشروع الإسلامي الكبير الذي يروجون له.
4. إرادة نخبة حاكمة في قطاع غزة ذات أفق سياسي ضيق وانتماء وطني ضعيف أغرتها السلطة والامتيازات ترى في دولة غزة ضمانا لمصالحها .

قد تكون حركة حماس منتشية بحالة صعود الإسلام السياسي في العالم العربي ومنتشية بالمكاسب التي تحققها من خلال سلطتها في غزة ، إلا أن سلطة ومشروع سياسي إسلامي يعتمد على توافق ورضا الغرب وتهدئة مع إسرائيل لن يستمر طويلا ،وسينتهي الدور الوظيفي لحركة حماس في غزة كما سينتهي الدور الوظيفي للسلطة في الضفة الغربية ،وآنذاك لن يكون أمام الفلسطينيين سوى البحث عن الخيار الوحيد المتبقي وهو خيار المصالحة والتوافق على إستراتيجية وطنية في إطار مشروع وطني شامل وجامع لكل الفلسطينيين في الداخل والخارج .

**المحور الثالث**

**الخيار الوطني الغائب:المصالحة والتوافق الوطني**

وحتى نعود للسؤال حول الخيارات نقول، ليس المطلوب بديلا للسلام فالسلام ليس جريمة أو خطأ ويجب التمسك به مع تحريره من أيادي ثلة من المنتفعين من داخل الفريق المفاوض علنا أو من يتفاوضون بالسر وهؤلاء أخطر من الذين يتفاوضون علنا ،وليس المطلوب بديلا للمقاومة فهي حق مشروع ،وليس المطلوب إنهاء الانقسام فقط فالانقسام نتيجة لأزمة النظام السياسي وسببا في استمرار الأزمة . المطلوب إستراتيجية وطنية تعمل على إعادة صياغة المشروع الوطني بكافة أبعاده من خلال مصالحة إستراتيجية تتعامل مع جذور الأزمة ولا تقتصر على تداعياتها.

اليوم، لم تعد المراجعة التي تؤسِس لمشروع وطني جديد وإستراتيجية جديدة خيارا من عدة خيارات بل ضرورة وطنية.إن لم تأخذ قوى من داخل النظام السياسي الفلسطيني أو من داخل الحالة السياسية الفلسطينية بشكل عام المبادرة فهناك قوى وأطراف خارجية ستأخذها.منطقة الشرق الأوسط، و القضية الفلسطينية خصوصا، لا تسمح بوجود فراغ سياسي.تاريخيا كانت أطراف عربية وإقليمية تملأ فراغ غياب الفاعل الفلسطيني، و منظمة التحرير في بداية ظهورها مثال على ذلك ،هذا ناهيك أن مشاريع التوطين والوصاية والتدويل تخيم على أجواء الحالة الفلسطينية المأزومة اليوم. سياسة الترقيع والتلفيق والهروب للأمام والتخفي وراء الأيديولوجيات والشعارات الكبيرة الفارغة لم تعد تجدي اليوم،الحقوق الوطنية المسلوبة لن تعيدها واشنطن ولا الرباعية، ولا جيوش المسلمين والعرب.نعم الشرعية الدولية ضرورية والتضامن العالمي مهم والأيديولوجيات مفيدة كأدوات للتعبئة والتحريض،إلا أن كل هذه الأمور لا تنوب عن فعل الشعب صاحب القضية،لا تنوب عن المشروع الوطني والهوية الوطنية،كل الأيديولوجيات والتحالفات وأشكال التضامن الخارجية أمور مساعدة لن تكون لها قيمة إن تخلى الشعب صاحب الحق عن حقه أو تقاعس بالمطالبة به أو شعر العالم أن صاحب الحق غير جدير بالحق الذي يطالب به. استمرار أطراف فلسطينية وعربية وإسلامية بالزعم بأنها لم تتخل عن الثوابت الوطنية والقومية والإسلامية بات حديثا ممجوجا وفاقد المعنى ما دامت الأرض مناط وموئل هذه الثوابت تضيع وتتسرب من بين أيدينا يوما بعد يوم نتيجة الاستيطان،واستمرار هذه الأطراف بالحديث عن مصالحة تعيد الأمور إلى ما كانت عليه لم يعد يُقنع الشعب،ولا داع لأن تستمر حركتا فتح وحماس بتحميل كل منهما الآخر مسؤولية إفشال المصالحة الفلسطينية والتباكي على مصير الشعب.كل الأطراف تدرك أن المصالحة المطروحة للتداول ليست هي المصالحة المنشودة وأن ما حاق بالمشروع الوطني من دمار هو نتاج سلوكهم أو عجزهم.

المراجعة الشمولية المؤسِسة لمشروع وطني جديد أو المصحِحة لمسار المشروع الوطني كفكرة حاضرة ومبهمة عند الجمهور،يجب أن تتجاوز إفرازات المشكلة وتتعامل مع أصولها ومسبباتها الحقيقية.التوافق على الانتخابات ليس حلا لأزمة النظام السياسي ،كما المحاصصة وتنظيم الأجهزة الأمنية ليس حلا ،حتى تشكيل حكومة ليس هو الحل.ما سبق هي حلول للسجين لتحسين شروط العيش في السجن وليس لكسر جدران السجن،وإن بقيت مكونات النظام السياسي تتعامل مع الأزمة وكأنها أزمة خلاف بين فتح وحماس وبالتالي تتعامل مع المصالحة على قاعدة حل إشكالات الانتخابات والحكومة والأجهزة الأمنية والمحاصصة الوظيفية الحكومية ...فستبقى المعالجات في إطار التسوية واتفاقات أوسلو حتى وإن صرحت غير ذلك.

المطلوب مشروع وطني جديد، ليس مشروع سلطة وحكومة بل مشروع حركة تحرر وطني يجمع ما بين السعي للسلام ومشروع سلام فلسطيني من جانب،والحق بالمقاومة من جانب آخر ، المشروع الوطني التحرري المطلوب مشروع يوفق ما بين الأبعاد الوطنية والقومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية ،إنه المشروع البديل لنهج التدمير الذاتي الذي تمارسه الفصائل بحق قضيتنا وشعبنا بوعي منها أو بدون وعي.هذا المشروع حتى يكون وطنيا بالفعل يجب أن يكون مشروع الكل الفلسطيني في الداخل والخارج،مشروع كل الأحزاب والحركات،مشروع يستوعب كل الأيديولوجيات.

الإستراتيجية أو الخيار المطلوب والغائب حتى الآن يجب أن تشتغل على مستويين و هدفين أحدهم عاجل وقصير المدى والآخر استراتيجي بعيد المدى مع تزامن العمل على المستويين:-

**الهدف/المستوى الأول: عاجل ومرحلي (تقاسم وظيفي وطني)**

لأننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود القوى السياسية القائمة وخصوصا حركتي فتح وحماس، ولا نستطيع تجاهل وجود سلطة وحكومتين متعاديتين، لذا يجب العمل على مصالحة أو تهدئة فلسطينية داخلية، مصالحة مؤقتة تضع حدا لحالة الانحدار بين كياني غزة والضفة.إنجاز هذا الهدف المرحلي والعاجل سيتعامل مؤقتا مع واقع فصل غزة عن الضفة وواقع وجود حكومتين وسلطتين،ليست هذه دعوة لتكريس الفصل بل التعامل معه مؤقتا للانتقال لمرحلة جديدة،وخصوصا أن شروط إنهاء الانقسام الاستراتيجي لم تعد خاضعة لقرار فلسطيني وهي غير متوفرة الآن ،فحتى لو قررت حركتا فتح وحماس التصالح من خلال الورقة المصرية أو القطرية فلن يعود التواصل بين الضفة وغزة في إطار حكومة وسلطة واحدة بدون موافقة إسرائيل أو بدون تسوية سياسية تشارك فيها إسرائيل.

إذن بدلا من استمرار الحالة العدائية بين غزة والضفة يجب عمل مصالحة ضمن واقع الانقسام لحين تغير الأحوال.هذه المرحلة من المصالحة تحتاج لاعتراف كل طرف بأن الطرف الآخر شريك في النظام السياسي وله حق تقرير مصير هذا النظام ورسم خارطة المشروع الوطني الجديد ،وتحتاج لوقف حملات التحريض والتخوين والتكفير ،وتحتاج لوضع حد للاعتقالات المتبادلة،ونعتقد أن الثقافة والإعلام من أهم آليات تجاوز هذه المرحلة من خلال العمل على رد الاعتبار للثقافة والهوية الوطنية وتفعيل كل رموزهما . ونلفت الانتباه هنا أن ورقة المصالحة المصرية ثم القطرية تقومان على أساس مصالحة مؤقتة في ظل استمرار الانقسام لحين من الزمن.

حيث أن عقبات متعددة تحوُّل دون إلغاء السلطة سواء في الضفة الغربية أو في غزة ،وحيث أن إسرائيل تهدد السلطة و الحكومة في الضفة وتعيق إنجاز المشروع الفلسطيني للسلام ،وتهدد السلطة والحكومة في غزة من خلال استمرار الحصار ،فيمكن للمصالحة في هذه المرحلة أن تأخذ شكل توافق وطني في الضفة ، توافق بين كل القوى السياسية والشعبية بما فيها حركة حماس والجهاد الإسلامي في ظل الحكومة القائمة هناك،هدف هذا التوافق أو المصالحة الجزئية هو مواجهة سياسة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.في المقابل يجري توافق في قطاع غزة تشارك فيه جميع القوى بما فيها حركة فتح وفصائل منظمة التحرير، لرفع الحصار عن القطاع في ظل حكومة حركة حماس.هذه المصالحة الوطنية المؤقتة والتي ستأخذ طابع التقاسم الوطني الوظيفي تشكل المدخل للمرحلة الثانية للإستراتيجية الجديدة أو المصالحة الوطنية الإستراتيجية.

لا شك أن هناك مزالق وتخوفات من التعامل مع هذا المفهوم للمصالحة أو التقاسم الوظيفي المؤقت،حيث الخشية بأن يستغل بعض المستفيدين من حالة الفصل أي نجاح في المصالحة الأولى لتبرير حالة الفصل أو أن تستغل كلا الحكومتين التوافق الداخلي لإضفاء شرعية دائمة على وجودها يدفعها للتقاعس عن إنجاز المصالحة الوطنية الإستراتيجية،لتحاشي وقوع ذلك يجب العمل في آن واحد على المرحلة الثانية للإستراتيجية الوطنية،وهناك علاقة تفاعلية أو تأثير متبادل بين المصالحتين ،بمعنى أن أي تقدم في أي مصالحة سيؤثر إيجابا على إنجاز المصالحة الأخرى والعكس صحيح.

**الهدف /المستوى الثاني: إستراتيجي ( التوافق والتراضي على ثوابت ومرجعيات القضية الوطنية).**

الاشتغال على المرحلة أو المهمة الأولى للإستراتيجية الوطنية يجب أن يكون مواكبا للاشتغال على المرحلة الثانية بل يجب أن يكون الالتزام بإنجاز الهدف الأول (التقاسم الوظيفي الوطني) مشروطا بالالتزام بالهدف الاستراتيجي الاتفاق على الثوابت والمرجعيات ،حيث يستحيل التقدم نحو الهدف الاستراتيجي دون إنهاء الانقسام.وعندما نقول تساوق الاشتغال على المستويين فذلك لأننا نحشى من أن واقع فصل غزة عن الضفة قد يستغرق وقتا، لأن إسرائيل والقوى المستفيدة من حالة الفصل ما زالت قوية وفاعلة.هذا التساوق لمساري المصالحة هو ضمان عدم تحول التقاسم الوظيفي الوطني المشار إليه إلى كيانين سياسيين دائمي الوجود.لهذه المصالحة الإستراتيجية مدخل أيضا وهو تفعيل وتطوير منظمة التحرير كمرجعية ناظمة للجميع، وفي هذا السياق يمكن الاستعانة بما ورد بورقة المصالحة المصرية حول تشكيل لجنة مشتركة عليا لضمان أن يستمر كيانا غزة والضفة ضمن مشروع وطني واحد .

إذا كانت المصالحة الأولى ،أي المصالحة العاجلة في ظل الانقسام القائم تتعامل مع الانقسام الأخير الذي نتج عن أحداث يونيو 2007 ،فإن المصالحة الإستراتيجية يجب أن تتعامل مع الانقسام الإستراتيجي السابق على تلك الأحداث والسابق لسيطرة حركة حماس على القطاع ، هذه السيطرة وما سبقها وما لحقها من توترات وصدامات مسلحة هي نتيجة لخلاف استراتيجي وطني وإقليمي حول تشخيص طبيعة الصراع مع إسرائيل وهدفه النهائي.لذا فالإستراتيجية الوطنية المنشودة يجب ان تقوم على المبادئ التالية :-

1. البدء بتفعيل وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تجمع كل قوى العمل الوطني ،وإعادة البناء والتفعيل يشمل المكونات والبرنامج السياسي وشبكة التحالفات .
2. الاتفاق على ثوابت وطنية وخصوصا مفهوم السلام والمقاومة والدولة .
3. تحديد موعد للانتخابات الرئاسية والتشريعية.
4. تشكيل حكومة من المستقلين لإدارة الأوضاع في الضفة وغزة لحين إجراء الانتخابات.
5. وجود إشراف عربي مباشر لدعم الحكومة الانتقالية وضمان عدم حدوث حالات ثأر وانتقام وللإشراف على تفكيك الحالات والأجهزة العسكرية وتشكيل قوة أمنية فلسطينية واحدة.

إعادة بناء وتأسيس المشروع الوطني كمشروع حركة تحرر وطني يعني التعامل مع شعب قوامه أكثر من اثنا عشر مليون فلسطيني تقريبا في الداخل وفي الشتات،يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة،الأمر الذي يتطلب أن يضع هذا المشروع على سلم اهتماماته رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.مدخل هذا المشروع ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومة وحدة وطنية، بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني،لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وبقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيرا،لن تنجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية،لأن منظمة التحرير ليست حزبا أو فصيلا بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم اجمع. هذا المشروع الوطني الجديد يجب أن يُعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة لا تجعل المشروع الوطني ومجمل القضية ملحقة بهذا البعد أو ذلك.

إن لم نتدارك الأمر بالمصالحة الإستراتيجية، فسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك.حركة فتح لن تبقى موحدة ،وحركة حماس ستشهد مزيدا من الانحسار كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالتهدئة،وقد تشهد انقسامات داخلية وخصوصا بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين وتيار سينحو نحو التطرف .بطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياسية بالأفضل،وقد نشهد ظهور العديد من التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين أو أية مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين ،إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضا للحالة الوطنية بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية. التخوفات الأكثر مأساوية هي، فقدان ما تبقى من الضفة، وقد نشهد قريبا حربا أهلية في قطاع غزة. إسرائيل لن تُمكِن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية،وحتى تبعد الأنظار عما يجري في الضفة وحتى تلهي الفلسطينيين وتُرضي أصدقاءها ممَن لهم تطلعات سلطوية غير قادرين –أو غير مسموح لهم-على تحقيقها في الضفة ،فستخلق المناخ المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع ،كما سبق وهيأت المناخ لـ (الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في يونيو 2007.حرب أهلية حول مَن يحكم قطاع غزة:حركة فتح أم حركة حماس؟ وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب، كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة.سكوت إسرائيل عن حكم حماس في الضفة ليس قبولا نهائيا أو موقفا استراتيجيا وليس عجزا،بل لهدف تكتيكي،وعندما تشعر إسرائيل بأنها حققت هدفها من الانقسام فستنقل المعركة لقطاع غزة،وهناك قيادات فلسطينية ،من خارج حركة حماس، كانت وما تزال تراودها شهوة حكم غزة .

**خاتمة**

ما طرحنا أعلاه، دعوة أو تحريض على التفكير الاستراتيجي ،فنحن ندرك أن الأمور أكبر وأكثر تعقيدا من قدرتنا أو قدرة أي كاتب على إنجاز مشروع بهذا الحجم .ما يجعلنا متفائلين بإمكانية تجاوز المرحلة الصعبة هو ثقتنا بشعبنا وعدالة قضيتنا ولأن العمل على هذه الإستراتيجية الجديدة لن يكون من نقطة الصفر فهناك حضور بتاريخ متجذر للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين ،وتاريخ نضالي فرض على العالم أن يعترف للفلسطينيين بالحق في دولة مستقلة ،أيضا هناك حقيقة أنه بالرغم من كل أشكال الفشل والمؤامرات التي تعرضت لها الأحزاب والقيادات السياسية إلا أنها لم تتخل عن الحقوق المشروع للشعب ،نعم فشلت في تحقيقها ولكنها لم تفرط بها.

نعلم أنها مهمة صعبة وشاقة ، ولكن مصير الشعوب لا يرتهن بمصير نخب سياسية أو بموازين قوى آنية أو بإرتكاسات عابرة ،بل بإرادة الصمود والبقاء عند الشعب ، فلنعتبر أن ما جرى انتكاسة وفشل لمشروع وطني راهن لم تأت الرياح بما تمكنه من الإقلاع،وحيث أن (لكل جواد كبوة )فيمكن للشعب وقواه الحية أن يتجاوزوا ويتغلبوا على المحنة ،فتاريخ صراعنا مع المخطط الصهيوني لم يبدأ اليوم ،ومن الواضح انه صراع مفتوح على المستقبل .فشل السلطة وفشل الحكومتين في غزة والضفة وفشل كل القوى السياسية لا يعني نهاية القضية الوطنية الفلسطينية، بهم أو بدونهم سيستمر الشعب الفلسطيني في خوض معركته الوطنية، بهم أو بدونهم سيكون هناك مشروع تحرر وطني فلسطيني.إن صدقت النوايا يمكن أن تبدأ هذه الإستراتيجية بلقاء موسع للقوى السياسية الفلسطينية ولشخصيات وطنية من المستقلين والمفكرين ،ولأن القضية لها الأبعاد المشار إليها يمكن أن يشارك في بدايات هذا اللقاء مثقفون ومفكرون عرب ومسلمون مشهود لهم بدعم القضية الفلسطينية بدون تحيز لأي محور أو أيديولوجية خارجية،ويمكن أيضا مشاركة ممثلون عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.